

الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي (*)

عبد الإله بلقزيز

أستاذ جامعي، وأمين عام المنتدى المغربي العربي - الرباط.

- ١ -

منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ستشهد السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافة كبيرة مثلها تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها بعد أن ظلت (المنطقة) طويلاً حكرًا - أو تكاد - للسياسات والمصالح الأوروبية، وبخاصة الفرنسية التي استفادت من موارث الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وحرصت - باستمرار - على تنميتها وصيانتها بما يؤمن لها ديمومة النفوذ والهيمنة..

أربعة عوامل لعبت لصالح انطلاق هذا الزخم في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي: أولها زوال الحرب الباردة وانهيار «المعسكر الاشتراكي» والاتحاد السوفياتي، وبداية العدّ التنازلي للعمل بمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.. وثانيها انفجار حرب الخليج الثانية، وتدمير العراق، ونجاح الولايات المتحدة في بسط الهيمنة السياسية على مجمل المنطقة العربية. وثالثها الانقلاب العسكري على الديمقراطية في الجزائر، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة، وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد. أما رابعها، فهو فرض الحصار الجوي على ليبيا، وما أتاحه من اختراق سياسي كبير للولايات المتحدة لشؤون المنطقة. ولقد آتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ما تأثر لها - في السنوات الأخيرة - إلى حد بعيد، على ما يشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، وصيرورتها قوة ذات تأثير بليغ في صناعة القرار فيها!

والحقيقة التي لا مجال لتجاهلها أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر «العرب وأمريكا في القرن الحادي والعشرين» الذي نظمته رابطة الخريجين العرب في أمريكا، المنعقد في بيروت بتاريخ ٢٦ - ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

العربي ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا هي كانت ضعيفة قبل السنوات العشر المنصرمة، بل ظلت قوية جداً حتى في عزّ النفوذ الفرنسي. يكفي أن سلاطين المغرب (الأقصى) كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة قبل أزيد من قرنين، وأول من بكَروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها. ثم يكفي أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي - إبان الاستعمار الفرنسي - في الدفاع عن استقلالها. ولم يكن صدفة - مثلاً - أن إعلان الحركة الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال - في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ - ورفعها العريضة إلى الملك محمد الخامس وإلى سلطات «الحماية» الاستعمارية، جاء مباشرة عقب «لقاء الدار البيضاء» الذي جمع الملك محمد الخامس إلى روزفلت وتشرشل والجنرال ديغول...

ثم إن الولايات المتحدة حرصت - منذ استقلال دول المغرب العربي - على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي. ومع أنها لم تستطع أن ترحّج النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيه - أو قلّ لم ترغب في ذلك - إلا أن نفوذها السياسي كان قوياً على الدوام، وفرض - باستمرار - أن يؤخذ رأيها في حسابان السياسات المغربية. وإذا أضفنا إلى ذلك الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب من خلال عشرات المراكز الثقافية الموزعة في مدن المغرب العربي: المتعاظمة انتشاراً وتأثيراً، والمزاحمة المستمرة للرساميل والاستثمارات الفرنسية والإسبانية والألمانية من قبل الاستثمارات الأمريكية، والمنافسة التجارية القوية لأوروبا على السوق المغربية - وبخاصة في الصناعة الإلكترونية وفي صادرات القمح - اجتمعت لنا الأسباب كافة للاعتقاد بأن المغرب العربي لم يكن مجالاً مغفلاً على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقب المعاصرة.

غير أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرد سوق من الأسواق الممكنة، ومجالاً قابلاً للاستثمار الثقافي الطويل الأمد، وعواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية («الشرق الأوسط»، مثلاً)، بل تعاملت معه بوصفه موقعاً جيو - استراتيجياً حيوياً لها، من وجهة النظر العسكرية أيضاً. والحقيقة أن هذه النظرة إلى المغرب العربي - من الزاوية الاستراتيجية العسكرية - هي التي أسست للاهتمام الأمريكي به منذ مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي تعود إليها جذور العلاقة الأمريكية بهذه المنطقة.

فحين حسمت الولايات المتحدة ترُدُّها، وقررت دخول معترك الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، اكتشفت الأهمية الجيو - استراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وما يمكن أن يقدّمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز فائق في المواجهة مع دول المحور. فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويوجد على بعد ١٤ كيلومتراً من أوروبا (ساحة الحرب)، ويمكن أن يعوّض عن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الإسباني (الذي كان بقوة أحكام الواقع في رصيد دول المحور نظراً لتحالف نظام الجنرال فرانكو مع النازية والفاشية)، وعن فقدانهم للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركاً في الحرب إلى جانب ألمانيا. وإذا أُضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنئذ من قبل القوات الألمانية، وأن الإنزال العسكري فيها في حكم المغامرة (قبل الإنزال الأمريكي في النورماندي)، وأن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفياتياً وشيوعياً، تبين إلى أي حدّ شكّل المغرب العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الاستغناء عنه في الحرب، لأنه نقطة انطلاقها الوحيدة في بداية الأربعينيات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في أوروبا.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء - والقوات الأمريكية على وجه التحديد - في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتسع مداه بعد ذلك - وبخاصة في المغرب الأقصى - لتصبح في حوزة الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة. وقد استمرت القواعد إياها حتى بعد نهاية الحرب، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي، وبخاصة منها القواعد الأمريكية في مدن القنيطرة وبن سليمان، وبن جرير وسواها من مدن المغرب. وكان لاستمرارها علاقة بالانقسام العالمي الذي حصل - بعد الحرب - ووزع العالم على معسكرين، ودفع بالولايات المتحدة إلى تطويق الاتحاد السوفياتي - في سائر مناطق العالم - بالقواعد العسكرية. وهكذا كان على الوجود العسكري الأمريكي في المغرب العربي أن يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفياتي في إفريقيا وفي قسم من أوروبا، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا وأوروبا كبير اعتراض حاجتها - آنئذ - إلى الحماية الأمريكية من «الخطر الشيوعي».

تلك كانت جذور العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المغرب العربي؛ العلاقة التي فرضتها تطورات الحرب العالمية على الساحة الأوروبية، والقرار الأمريكي بالمشاركة فيها، مثلما فرضها قيام «المعسكر الاشتراكي» وتمدد نفوذه إلى خارج الساحة الأوروبية. ومع أن هذه العلاقة كانت ضرورة حيوية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، إلا أنها لم تذهب - طوال حقبة الحرب الباردة - إلى إسقاط العلاقة الفرنسية - المغربية أو إلى تقليص نفوذ فرنسا في المنطقة، بل ظلت تحترمه إلى حد، على قاعدة تقسيم النفوذ بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

- ٢ -

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً حاسماً في إرهاب النفوذ الفرنسي - والأوروبي إجمالاً - في المنطقة العربية، عقب الحرب العالمية الثانية، في سعيها إلى وراثة نفوذ الامبراطوريات الهرمة (بريطانيا وفرنسا) في المنطقة، وتحصيل عائداً مشاركتها في الحرب لتحرير فرنسا وأوروبا من النازية: آتت - ضمناً - حقاً أقطار المغرب العربي الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر) في الاستقلال السياسي، ثم ساهمت مساهمة فعالة في إخراج فرنسا - وبريطانيا استطراداً - من «الشرق الأوسط» عقب تورطهما في حرب السويس لعام ١٩٥٦. واليوم، لم يعد في وسعنا أن نفهم أسباب الانكفاء الفرنسي إلى منطقة المغرب العربي - ولبنان - منذ حرب السويس، ولا قبول فرنسا الديغولية بمفاوضة الثورة الجزائرية في «إيفيان» وارتضاء الانسحاب من الجزائر والاعتراف لها بالاستقلال الوطني، ولا احتجاج ديغول على «إسرائيل» بعد عدوان ١٩٦٧ وحظره السلاح عليها، ولا جهر السياسة الفرنسية - في عهود ديغول وبومبيدو وديستان وميتيران وشيراك - بتأييد الحقوق والمطالب العربية... دون أن نأخذ في الاعتبار حاجة فرنسا إلى تعديل صورتها في المغرب العربي - وفي كل الوطن العربي - للتمايز من صورة العدوان الأمريكي على المنطقة والالتحياز الأمريكي السافر لـ «إسرائيل»، بوصفه شكلاً من المقاومة من أجل الإبقاء على النفوذ الفرنسي فيها.

لا يعني ذلك - البتة - أن الولايات المتحدة نازعت فرنسا نفوذها التقليدي في المغرب العربي، لكنها - بكل تأكيد - حرصت على إخراجها من منطقة «الشرق الأوسط» وإن ظلت تعترف لها بالعلاقة الخاصة بلبنان، ضمن الحدود التي لا تؤثر - كبير تأثير - في السياسة الأمريكية حيال لبنان وحيال علاقة لبنان بالصراع العربي - الصهيوني. في المقابل، أطلقت يدها

في منطقة المغرب العربي بوصفها منطقة نفوذ خاصة بها، وإن كانت قد احتفظت لها بمواقع نفوذ فيها، وبخاصة بعد أن أسفرت النزعة الاستقلالية الديغولية عن تجميد العضوية العسكرية لفرنسا في «منظمة حلف شمال الأطلسي»، مع ما يعنيه ذلك من إخراج لمنطقة المغرب العربي من فضاء النفوذ الاستراتيجي للأطلسي، وحصرها في فرنسا من دون سائر حلفائها الغربيين.

على كل حال، نهل الاعتراف الأمريكي لفرنسا بـ «حقها» في بسط النفوذ على منطقة المغرب العربي - طيلة الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة - من عوامل ثلاثة لم يكن الاعتراف بها قابلاً للتجاهل بئسر: أولها أن هذا النفوذ لم يأت عفواً، أو هو لم يأت بعملية إسقاط مظلية، بل يضرب بجذوره في التاريخ (الاستعماري الفرنسي) إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر؛ ومن أقوى علاماته سيطرة اللسان الفرنسي في التعليم والإدارة والحياة العامة، ورصيد المصالح الفرنسية الضخم في المنطقة، ناهيك بثقافة النخب المغاربية الحاكمة ونوع ولاءاتها السياسية الخارجية؛ وثانيها أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الإمبريالية، وخصص توزيع النفوذ بين الإمبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وهي التي قضت بتفويت حصة النفوذ على منطقة المغرب العربي لفرنسا. أمّا ثالثها، فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان استمرار التماسك في جبهتها الرأسمالية العالمية ضد «الخطر الشيوعي» الزاحف؛ وهو أمرٌ كان يفرض عليها استسهال تقديم بعض التنازلات لحلفائها من أجل تأمين التزامهم بخيار الانتظام في حلف دولي ضد ذلك الخطر...

- ٣ -

على الرغم من أن أحكام الحرب الباردة، وفي مقدمها صعود «خطر شيوعي» عالمي، فرض على السياسة الأمريكية أن تأخذ حاجاته وإكراهاته في الحسبان، ومن ذلك أن تقر بالاعتراف لحلفائها بحق حيازة مناطق نفوذ - في «العالم الثالث» - خاصة بها، إلا أنها مع ذلك لم تذهب بذلك الاعتراف إلى حد الإحجام عن البحث عن أي موقع لها أو دور في مناطق النفوذ تلك، بل استمرت تلتمس لها ذينك الموقع والدور، حتى وإن هي احترمت أحكام التقسيم الإمبريالي لمناطق النفوذ، أو لم تتطلع إلى إعادة النظر فيه. وذلك - بالذات - ما ينطبق على موقفها من منطقة حساسة من الوجهة الجيو - استراتيجية، مثل منطقة المغرب العربي، الخاضعة تقليدياً للنفوذ الفرنسي، ذلك أنه - مع حرصها على احترام النفوذ الفرنسي فيها - وجدت الولايات المتحدة من الأسباب فائضاً يحملها على إيلاء انتباه وأهمية لهذا الموقع (المغاربي) في استراتيجيتها الكونية. ولعلنا نكتفي - في هذا المعرض - باستعراض أربعة عوامل أسست لذلك الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وبرّقه:

العامل الأول هو الاختراق السوفياتي لأفريقيا في سنوات الستينيات والسبعينيات، والذي سجّل نجاحات كبيرة في أنغولا، وغينيا بيساو، وإثيوبيا، والموزمبيق، فضلاً عن تنامي الحركة الثورية في بنين، وزائير (إقليم شابا)، وإيريتريا، وجنوب أفريقيا... إلخ، ومعاداتها للمصالح الإمبريالية في القارة وللنظم العميلة للقوى الأجنبية. ومع أن أفريقيا لم تكن مجالاً حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت معنية كبير عناية بها لسببين على الأقل: لوجود مصالح كبرى لحليفها الأوروبي (الفرنسي والبريطاني والبلجيكي...) في بلدان القارة، ثم لرغبتها في وقف الزحف السوفياتي فيها، وبخاصة أنه لا يهدد مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل يهدد مصالحها هي في مناطق أخرى على مشارف أفريقيا: البحر المتوسط،

والبحر الأحمر، وتحديداً: قناة السويس وباب المندب التي تعتبر مناطق مفصلية في الطريق التجاري البحري للنفط. هكذا حرصت الولايات المتحدة على إيجاد نقط ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة، وفي منطقة المغرب العربي بالذات، مثلما حرصت على دفع بعض دوله (المغرب) إلى تقديم المساهمة في إخماد الحركة الثورية في إفريقيا (التدخل في زائير وفي بنين مثلاً).

والعامل الثاني يتعلق بقلق الولايات المتحدة الأمريكية من الدور السياسي الفعّال الذي قامت به الجزائر البومدينية: سواء على صعيد القارة ومنظمتها الإقليمية («منظمة الوحدة الإفريقية») أو على صعيد «العالم الثالث» إجمالاً. وهو دور ضخ الحياة في فكرة عدم الانحياز - وفي الفكرة التحررية الجنوبية - على الصعيد الإفريقي، ليمثل شكلاً ما من أشكال الاستثناءات - في السبعينات - للدور المصري الناصري؛ جنوبياً وإفريقياً، في سنوات الخمسينات والستينيات، مثلما مثل مدخلاً كبيراً لإنتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوصفها فكرة معارضة لنظام الهيمنة الرأسمالية للميتروبول على البلدان التابعة. والحقيقة أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب، بل هو مشدود - أيضاً - إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة، وإلى سياساتها المزعجة - في المنظار الأمريكي - إلى صعيد «أوبك»، وبخاصة في ما يتعلق بأسعار الطاقة وسقف الإنتاج، ناهيك بأن واشنطن - المهووسة بمسألة التمدد السوفياتي - لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى العلاقة السياسية والعسكرية، الجزائرية - السوفياتية، بل كانت ترى فيها بداية غير طيبة لاختراق سوفياتي جديد لضفة المتوسط بعد الخروج السوفياتي المدوي من مصر عقب قرار السادات طرد الخبراء السوفيات!

ويتصل العامل الثالث بما اعتبرته الولايات المتحدة دوراً تخريبياً لیبياً في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي، من خلال رعاية نظام العقيد معمر القذافي لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، بل وللحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وفي أيرلندا. وهو ما يفسر العداء الأمريكي الهستيري للنظام الليبي، والذي انتقل من قصف ثكنة العريزية ومحاولة اغتيال العقيد القذافي - خلال العهد الريفاني - إلى فرض الحصار على ليبيا - في عهد كلينتون - بتعلة ضلوعها في تفجير الطائرة الأمريكية (PANAM) فوق سماء قرية لوكربي الأسكتلندية، فضلاً عن استمرار وضع ليبيا في لائحة الدول المساندة لـ «الإرهاب»!

أما العامل الرابع، فيتعلق بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي - الصهيوني، إذ حرصت الولايات المتحدة - منذ الستينيات - على تشجيع المغرب على لعب دور سياسي في بناء الجسور بين السياسة العربية والفلسطينية وبين الدولة العبرية في اتجاه إثمار «سلام» ينهي حالة الحرب ضد «إسرائيل»، وينتزع لها اعترافاً عربياً بالحق في الوجود. وإذا كان نجاح المغرب بالمساهمة في تسهيل طريق السادات إلى الصلح مع «إسرائيل»، قد رفع من وتيرة الرهان الأمريكي على دوره في قضية الصراع تلك، فإن انتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس - عقب «كامب ديفيد» ومقاطعة مصر عربياً - هو مما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي - الإسرائيلي.

تلك - بإجمال - هي العوامل الأساس التي ركزت الانتباه والاهتمام الأمريكيين بمنطقة المغرب العربي خلال حقبة الحرب الباردة، نعتني في ذروة الاحترام الأمريكي للنفوذ الفرنسي فيها. غير أن زوال الحرب الباردة سيضع حداً لذلك الاحترام، وسيدفع الولايات المتحدة إلى

الانتقال إلى مرحلة هجوم معاكس على نفوذ حلفائها في هذه المنطقة لإحراز موقع هيمنة أكبر لاتصال ذلك بمصالحها الجديدة.

- ٤ -

مع نهاية الحرب الباردة، وانفراط «المعسكر الاشتراكي» وانتهاء الاتحاد السوفياتي، زالت الأسباب التي صنعت اللحمة والتحالف داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، والتي كانت في أساس احترام مراكزه الكبرى لقسمة مناطق النفوذ بينها. فالصراع لم يعد صراعاً بين الشرق والغرب، بل أصبح صراعاً بين دول الغرب ذاتها؛ ثم إنه لم يعد صراعاً عسكرياً أو سباقاً على التسلح، بل تحول إلى صراع اقتصادي وإلى سباق على النفوذ والهيمنة. ناهيك بأن الوحدة التي صنعها - داخل الغرب - وجود خطر شيوعي في أوروبا والعالم، لم تعد تجد لنفسها ما يبرر استمرارها على النحو الذي قامت عليه منذ النصف الثاني من الأربعينيات. وعليه، لم يكن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة - على جبهة الصراع مع الشرق - قد تكرس حتى كانت تتطلع إلى تحصيل عائداته داخل معسكرها العالمي نفسه: الغرب! وكان في جملة ما تطلعت إليه إعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية، والمرعية طويلاً بقوة الضرورات والأحكام التي فرضتها الحرب الباردة..

ولقد كانت مناطق النفوذ التقليدي لأوروبا، في عداد المناطق التي سعت السياسة الأمريكية لما بعد - الحرب الباردة إلى إعادة النظر في علاقتها بالميتروبول الأوروبي. فالحرب الباردة انتهت، والخطر الشيوعي زال، وبالتالي، لم يعد ثمة ما يبرر الحرص على وحدة الغرب بأيّ ثمن من نوع التنازل لبعض دوله عن مناطق نفوذ يمثل احتكارها قيداً على المصالح الأمريكية. ثم إن الولايات المتحدة ذات مستحقات على حلفائها الغربيين، أو هكذا تصرّفت على الأقل: فقد حمّتهم بمظلة دفاعية من الخطر السوفياتي الذي وصل إلى قلب أوروبا، بل إلى قلب ألمانيا وعلى بعد مئات الأميال من فرنسا وإيطاليا؛ مثلما ساهمت في إعادة إعمار بلدانهم بعد تحريرها من القوات النازية؛ ثم ظلت تتحمل - وحدها تقريباً - كلفة بناء القدرة الاستراتيجية العسكرية لمواجهة الخطر الشيوعي، وبخاصة بعد تجريد ألمانيا واليابان من السلاح، وتجميد فرنسا الديغولية لعضويتها في «منظمة حلف شمال الأطلسي». وهي - وغيرها - أسباب برّرت لها الإقدام على سياسة جديدة تفرض على حلفائها فتح مناطق نفوذهم أمام شراكمتها إياهم فيها.

ذلك ما ينطبق على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية - والفرنسية تحديداً - في منطقة المغرب العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهز بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة؛ مثلما بدأت فرنسا تعانٍ كيف أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية، وعلى أخذ مواقف واشنطن في اعتبار سياساتها الخارجية، وحتى دون أن تعير كبير انتباه إلى مصالح «الشريك» الفرنسي في الموضوع، على نحو ما رأينا في الأزمة البوسنية وفي أزمة كوسوفو، أو في الصراع على السلطة في زائير والبحيرات العظمى، والذي أخرج أوروبا وفرنسا من المنطقة...

لعلّ أزمة لوكربي وفرض الحصار الجوي على ليبيا أول استعراض سياسي أمريكي رسمي للقوة في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة. نعم، وقفت واشنطن موقف معاداة صريحة دائماً لنظام العقيد معمر القذافي، وظلت تضع ليبيا في قائمة الدول التي ترعى «الإرهاب»، بل وصلت إلى حد توجيه ضربة عسكرية لقواعد فيها، منها ثكنة العزيزية التي يقيم

فيها العقيد في محاولة لاغتياله؛ غير أن ذلك كان فصلاً من فصول الحرب الباردة، ولم يكن ليستهدف - في أي شكل - مزاحمة النفوذ الاقتصادي الأوروبي (وبخاصة الإيطالي والفرنسي) في ليبيا، وفي مجال الطاقة بوجه خاص. أما حصارها في عام ١٩٩٢، فلم يكن يتطلب أقل من تمكين الولايات المتحدة من أن تكون على مقربة من منابع النفط في ليبيا.

لكن التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي لم يكتف ببوابة لوكربي الليبية، بل أوسع له الأبواب كافة للتغلغل فيها. ولعلّه وجد لنفسه ثلاثة أسباب مثالية لتحقيق الاختراق هي: الأزمة الجزائرية، وقضية الصحراء المغربية، والوضع الاقتصادي الصعب لبعض بلدان المغرب العربي.

لم تكن فرنسا بعيدة عن الانقلاب العسكري وعن المسار الديمقراطي في الجزائر (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، بل هي أئدته ضمناً باعتباره يحفظ لها مركزها ومصالحها في البلاد ضدّ قوة سياسية وثقافية معادية («الجبهة الإسلامية للإنقاذ»). وقد زادت فرنسا على دعمها للمؤسسة العسكرية الحاكمة (في عهد «المجلس الأعلى للدولة» وفي عهد زروال)، بدعمها لقوى التيارين الفرنكوفوني والأمازيغي المعادين لتيار العروبة والإسلام في الجزائر. ووضعتها سياستها تلك، في مواجهة مباشرة مع المعارضة الإسلامية التي نقلت معركتها معها إلى الداخل الفرنسي. ولقد كانت تلك هي الثغرة السياسية التي نفذت منها الإدارة الأمريكية إلى الجزائر! فقيما كانت باريس متحمّسة لسياسة استئصال «الإرهاب» الإسلامي، كانت واشنطن تفتح خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية (عبر أنور هدام وقنوات أخرى)، وكانت تؤيد الحوار الوطني والتسوية؛ ثم إنها لعبت دوراً في إنجاب اتفاق الهدنة بين الجيش والمسلحين الإسلاميين في عام ١٩٩٧. وحين تنبّهت فرنسا - متأخرة - للاختراق الأمريكي للجزائر عبر العلاقة بالمعارضة الإسلامية وعبر الدعوة إلى التسوية، حاولت بناء مسافة مع النظام العسكري لاستدراك أخطائها، ثم نزلت بثقلها للدفاع عن انتخابات رئاسية نزيهة بعد قرار الرئيس زروال باختصار ولايته، فكان أن استنكرت تزوير الانتخابات وإقصاء المرشحين الستة للرئاسة، دون أن تنتبه إلى أن تولية الرئيس بوتفليقة لم تكن - في حساب الأشياء - إلا إخراجاً سياسياً لاتفاق الهدنة بين المؤسسة العسكرية الحاكمة و«جيش الإنقاذ الإسلامي» الذي ساهمت السياسة الأمريكية في إنجابه! وهو ما يبرز لماذا أئدت واشنطن نتائج الانتخابات، ولماذا فتح نظام بوتفليقة حربه الإعلامية على فرنسا التي نازعته في شرعية الاقتراع عليه!

وكما استثمرت السياسة الأمريكية مسألة «الأصولية الإسلامية» في الجزائر، استثمرت ملف النزاع المغربي - الجزائري حول مسألة الصحراء المغربية لإحراز تقدم جديد في عملية الاختراق. ظلت فرنسا - ولفترة طويلة - تلعب لعبة إدارة التناقض المغربي - الجزائري في هذا الموضوع. وكان يساعدها على ذلك أن مسألة النزاع ظلّت معروضة على «منظمة الوحدة الإفريقية» التي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط. غير أن نقل الملف إلى الأمم المتحدة - بعد اعتراف «منظمة الوحدة الإفريقية» بـ «الجمهورية الصحراوية» المزعومة وانسحاب المغرب من المنظمة - عنى عملياً تحويله من دائرة «الاختصاص الفرنسي» إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر. وهو إشراف تدرّج من مخطط التسوية الأممي العام، إلى إدارة عمليات قوات «المينورسو» في الصحراء، إلى «اتفاق هيوستن» وإمساك جيمس بيكر بالملف إمساكاً كاملاً. نعم، لم تعبّر الولايات المتحدة عن موقف انحياز صريح لأحد الطرفين، بل فعلت ما فعلته فرنسا قبلها موزعة - مثلها - بين إغراء الغاز الجزائري وإغراء الدور الإقليمي المغربي في إفريقيا و«الشرق الأوسط»، غير أنها نجحت نجاحاً هاملاً في احتكار التصرف في ملف الصحراء،

و - بالتالي - في استدراج المغرب والجزائر إلى شدّ الانتباه إليها، والتنافس في تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب انحيازها!

وترافقت سياسة الاستثمار الأمريكي للنزاعات الأهلية والنزاعات الإقليمية في المغرب العربي، مع سياسة استثمار للضائقة الاقتصادية لبعض بلدانه، وبخاصة الطرفية منها مثل موريتانيا. لقد استغلت الولايات المتحدة حال التهميش التي تعرضت لها موريتانيا بسبب تجاهل العربي والمغاربي لأوضاعها، كما بسبب الإهمال الفرنسي لها، فدفعت في اتجاه إقامة علاقات بينها وبين الكيان الصهيوني، أو - على الأقل - أوهمتها بأن تلك العلاقات هي المعبر إلى بناء الصلة بينها وبين الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي. وليس من شك - اليوم - في أن موريتانيا باتت ساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة لتطويق النفوذ الفرنسي في شمال القارة وغربها، وتحقيق اختراقات تكتيكية فيها، وخصوصاً بالنظر إلى كونها تمثل الحلقة الأضعف في السلسلة المغاربية.

* * *

لم تكن هذه النزاعات والأوضاع هي المداخل الوحيدة التي نفذت منها السياسة الأمريكية إلى المنطقة (وإن كانت هي الأهم فيها)، بل وجدت هناك أسباب أخرى سهّلت ذينك التنفيذ والاختراق الأمريكيين، ومنها الأوضاع الاقتصادية الصعبة لبلدان المغرب العربي عموماً، وعلاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية. ولعلنا نعجز - اليوم - عن فهم ظاهرة الهرولة المغاربية (التونسية، والمغربية، والموريتانية) نحو التطبيع - الجزئي أو الكلي - مع الكيان الصهيوني، إن لم نربطها بالضغط الاقتصادي الخائفة التي دفعتها نحو الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وتقديم ثمن الحصول على القروض والمساعدات من سياساتها حيال قضية الصراع العربي - الصهيوني (تأييد عملية التسوية الأمريكية للصراع، والتطبيع مع «إسرائيل»). كما أننا نعجز عن فهم الاستدراج الأمريكي للسياسة المغربية وللسياسة التونسية إلى مجازاة الحل الأمريكي للصراع العربي - الصهيوني، إن لم نأخذ في الاعتبار الابتزاز الأمريكي للمغرب في قضية الصحراء، وحاجة تونس إلى تأييد الإدارة الأمريكية في نهجها الأمني المتشدد ضد المعارضة الإسلامية. حتى الجزائر نفسها ركبت هذا المركب، باحثة لها عن مكان في «رحاب» السياسة الأمريكية؛ وليس من الممكن تفسير إقدام الرئيس بوتفليقة على مصافحة إيهود باراك في المغرب وتجاذبه الحديث معه - بمناسبة تشييع الملك الحسن الثاني - إلا في سياق السعي إلى استرضاء الولايات المتحدة، وخطب ودّها: الود الذي بات يطلق منافسة وتسابقاً محتممين بين النظم السياسية في المغرب العربي!

من المؤسف أن دول المغرب العربي لا تملك استراتيجيا سياسية دفاعية ضد هذا الاختراق الأمريكي المتزايد للمنطقة، على الرغم مما فيه من آثار مدمرة لاستقلالية القرار الوطني فيها، وعلى الرغم من أنه يرفع من وتيرة التنافس الأوروبي - الأمريكي على أراضيها! بل الادعى إلى الأسف أن النظم الحاكمة في المغرب العربي تراهن - بل قل تقامر - على ذلك التنافس، وتجد فيه سبيلها إلى استثمار أنجح لذلك التناقض قصد تحقيق مصالحها على مثال ما فعلته سابقاً إبان التنافس الغربي - السوفياتي عليها! والمتأمل في سياسات هذه النظم، إزاء التنافس ذلك، يلحظ أنها غالباً ما تكتفي بالتلويح بعلاقتها بالولايات المتحدة لاستدراج فرنسا إلى تصويب علاقاتها السياسية والاقتصادية بها! فعل ذلك النظام المغربي في عزّ خلافه مع فرنسا

المتبرانية حول حقوق الإنسان في المغرب، سنوات الثمانينيات، ومثله فعل النظام التونسي - في مطلع التسعينيات - حول المسألة إياها. ثم سار نظام الجزائر العسكري على النهج ذاته طيلة عقد التسعينيات. ولم ينتبه أي من تلك النظم إلى أنه لم يكن يلعب ببندق أمريكي في رقعة شطرنج، بمقدار ما كان يلعب بمصيره أمام دول عظمى تعرف كيف تستأجر موقفها السياسي لجباية امتيازات لا يمكن دفعها إلا من القرار الوطني نفسه!

لعل فرنسا وحدها من أدرك مخاطر ذلك الاختراق لمنطقة نفوذها المغاربية، فجهزت له ردوداً سياسية واقتصادية تشل قدرته على التمدد، أو تسعى - أقل - إلى ممانعته. ولعل من أهم تلك الردود على الاختراق الأمريكي ردان اثنان: أولهما تطوير الوشائج الاقتصادية بالمغرب العربي إلى المستوى الذي أثمر اتفاقات «شراكة» بينه وبين دول «الاتحاد الأوروبي». وثانيهما السعي إلى فك الارتباط السياسي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي، من خلال محاولة إخراج المنظومة المغاربية من «نظام الشرق الأوسط» الأمريكي، وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر «النظام المتوسطي». وهي استراتيجية أحرزت بعض النجاحات كان منها قبول الإدارة الأمريكية الاضطراري بـ «الشراكة» بين النظامين الإقليميين («الشرق أوسطي» و«المتوسطي») على نحو ما جرى التعبير عنها رسمياً في مؤتمرات الدار البيضاء، وعمّان، والقاهرة، والدوحة!

لم تكن فرنسا - في هذه الاستراتيجية الدفاعية - في موقع ضعف كما قد يتبادر للذهن. نعم، أجبرت على الدفاع عن مركزها في المغرب العربي، وعن مصالحها الحيوية فيه، في ظرفية دولية صعبة طبقها الميل الأمريكي المتعاطف إلى إعادة النظر في سائر خرائط النفوذ في عالم ما بعد الحرب الباردة، غير أنها لم تسلم بشرعية الحقائق التي فرضها الاختراق الأمريكي للمنطقة بالقوة. والواقع أن ذلك كان بسبب عوامل هيكلية ثلاثة ليس في وسع الاختراق الأمريكي إسقاط تأثيراتها ومفاعيلها: أولها المصالح الفرنسية القوية في المغرب العربي، والتي تمتد جذورها في الماضي إلى القرن التاسع عشر؛ وهي ما يفرض الاعتقاد بأن فرنسا ستظل «الشريك» الاقتصادي الأول للمغرب العربي خلال جيل قادم على الأقل، بل قل في أسوأ مشاهد دورها النقادم! وثانيها، أن النخب السياسية والاقتصادية، الماسكة بزمام السلطة والثروة في المغرب العربي، هي - اليوم - وحتى إشعار آخر - نخب قرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا. أما ثالثها، فهو أن لسلطة فرنسا في المغرب العربي قاعدة ارتكاز قوية شيدتها منذ الحقبة الكولونيالية: التبعية الثقافية واللغوية! وهكذا، وبعد قرابة نصف قرن - إلا قليلاً - عن استقلال المغرب وتونس، وأربعة عقود - إلا قليلاً - عن استقلال الجزائر، ما زالت اللغة الفرنسية اللغة المهيمنة في التعليم والإدارة والبحث العلمي وسائر مرافق الإنتاج! الأمر الذي يصون الوشيجة بين السياسة والاقتصاد في المغرب العربي وبين الميتروبول الفرنسي!

إجمالاً، إن الاختراق الأمريكي للمغرب العربي لا يمثل مشكلة عويصة للنفوذ الفرنسي فيه، على الرغم مما يحمله معه من عنصر إزعاج ومناقسة كبيرين، وذلك بسبب متانة وقوة ذلك النفوذ، فضلاً عن حرص فرنسا على صونه ورعايته باستراتيجية عمل دفاعية قوية. إنه مشكلة فقط - وفقط - لدول المغرب العربي التي تجد نفسها عاجزة تماماً عن التعاطي - بأي نوع من أنواع التعاطي - مع ذلك الاختراق! حتى الآن، ثمة سياسة أمريكية حيال المغرب العربي؛ ولكن، لا سياسة لدول المغرب العربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية! □